

التقرير النهائي

عنوان المشروع:

التدريب على التعليم الفني والمهني في ليبيا: وضع استراتيجية لفرص التعلم الشامل للشباب، بما في ذلك المراهقون خارج المدرسة

أعدته:

بيوند غروب

beyondgroupconsulting.com

تم إعداده ل:

المنظمة الدولية للهجرة - ليبيا

التعليم والتدريب والمهني في ليبيا:

وضع استراتيجية لفرص التعلم الشامل للشباب، بما في ذلك المراهقين خارج المدرسة

جدول المحتويات

جدول المحتويات

الملخص التنفيذي

مقدمة

نظرة عامة على البلد والقطاع

المنهجية

إطار التقييم

النتائج الرئيسية

التوصيات

مقدمة

أهداف هذه الدراسة

المنهجية

المقاربة

إطار التقييم والتحليل

نظرة عامة على السياق القطري والقطاع

السياق العام المؤثر على التعليم والتدريب الفني والمهني في ليبيا
التعليم والتدريب الفني والمهني في ليبيا: الهياكل والقدرات والتحديات

النتائج من الأدلة الأولية

إطار الحوكمة والسياسات

جودة التدريب ومخرجات التعلم

الصلة بسوق العمل وتعزيز المهارات

طرق التسليم والقدرة على التكيف التكنولوجي

الإنصاف والتنوع والشمول

تصورات القطاع

التوصيات

التوصية 1: برامج التعليم والتدريب الفني والمهني الموجهة نحو السياسات

التوصية 2: معايير الكفاءة في التعليم والتدريب الفني والمهني

التوصية 3: تعدد صيغ التعليم والتدريب الفني والمهني

التوصية 4: تحفيز الابتكار والقدرة على التكيف التكنولوجي

التوصية 5: دمج المرأة في التعليم والتدريب الفني والمهني

التوصية 6: دمج الفئات الضعيفة في التعليم والتدريب الفني والمهني

الملاحق

الملحق 1 - عينة وصفية

الملحق 2 - مصفوفة جمع البيانات

الملحق 3 - حساب تقدير حجم العينة

الملحق 4 - قائمة المعلومات الرئيسية

الملخص التنفيذي

مقدمة

كان الهدف الأساسي من هذه المهمة هو تقديم فحص شامل لقطاع التعليم والتدريب الفني والمهني (TVET) داخل ليبيا ومن ثم وضع توصيات للمنظمة الدولية للهجرة (IOM) في ليبيا، ولأصحاب المصلحة الأوسع في النظام البيئي للتعليم والتدريب الفني والمهني. أما الهدف العام فتمثل في تسهيل خلق بيئة تعليمية عادلة للمراهقين والشباب في ليبيا، وخاصة أولئك الذين لم يلتحقوا بالتعليم الرسمي في وقت الدراسة. وعليه، فقد استمدت التوصيات الواردة في هذه الوثيقة من نتائج هذه الدراسة، وتمحورت حول ثلاثة مجالات أساسية. الأول، هو التركيز على رفع مستوى مناهج التعليم والتدريب الفني والمهني المصممة خصيصاً للأفراد الذين انقطعوا عن التعليم التقليدي، مع التركيز على القطاعات المحورية في الاقتصاد الليبي. والثاني هو التركيز على تعزيز الوصول المحايد إلى التعليم والتدريب الفني والمهني عالي الجودة لكل من الشباب والمراهقين الليبيين وغير الليبيين الذين لا يشاركون حالياً في التعليم الرسمي. وأما المجال الثالث والأخير فهو الجهد الموجه نحو التخفيف من التصورات السلبية حول التعليم والتدريب الفني والمهني في السياق الليبي.

نظرة عامة على البلد والقطاع

السياق القطري

أدى عدم الاستقرار الاقتصادي والتحديات الأمنية في ليبيا إلى نزوح واسع النطاق كان له أثره الكبير على رفاهية السكان. ومن ذلك ما أثارته معاملة المهاجرين واللاجئين من مخاوف بشأن انتهاكات حقوق الإنسان، وما يواجهه التعليم من تحديات كبيرة، لاسيما الأضرار التي لحقت بالمدارس بسبب النزاع، والاحتفاظ، وتقييد الوصول إلى التعليم، وكذلك ارتفاع عدد الشباب، والتفاوت بين عدد الذكور وعدد الإناث. ومع أن معدل التحضر يبلغ 82%، إلا أن المهاجرين واللاجئين يشكلون جزءاً ملحوظاً من المشهد الديموغرافي. ولذلك، يواجه النازحون، الذين يبلغ عددهم حوالي 125,000 شخص، تحديات في الوصول إلى الخدمات الأساسية. وفي نفس الوقت، تتطلب الفئات الهشة، بما في ذلك النساء والفتيات والأطفال والشباب والأشخاص ذوي الإعاقة والأقليات العرقية، اهتماماً خاصاً. حيث أشار مسح أجري عام 2022 إلى أن 55% من الأسر تكافح من أجل تلبية الاحتياجات الأساسية، مما يؤثر على الصحة والتعليم والنقل. وتؤكد البيانات ضعف قدرة السكان على الصمود الاقتصادي، مما يؤكد الحاجة إلى بذل جهود شاملة لدعم التعليم والتدريب الفني والمهني وتلبية احتياجات التوظيف وسط السياق الأوسع للتحديات الاقتصادية، وعدم الاستقرار السياسي، والقضايا الأمنية في ليبيا. ولا شك أن لهذه العوامل تأثير كبير على التدريب على التعليم الفني والمهني، يتمثل أساساً في العراقيل التي تحول دون الوصول إلى التعليم الجيد وفرص العمل. وعلاوة على ذلك، هناك حاجة إلى بذل الجهود لإعادة بناء مؤسسات الدولة، وضمان الأمن، وتخصيص الموارد بشكل فعال لدعم التعليم والتدريب الفني والمهني وتلبية احتياجات التوظيف في البلاد.

نظرة عامة على القطاع

يتبع نظام التعليم الرسمي في ليبيا هيكلًا مدته تسع سنوات، منها ست سنوات من التعليم الابتدائي وثلاث سنوات من التعليم الإعدادي. ويعد التعليم والتدريب الفني والمهني (TVET) جزءاً لا يتجزأ من هذا النظام، يتم توفيره من خلال مؤسسات التعليم المهني التقليدية. وتلبي هذه المؤسسات احتياجات الطلاب الذين أكملوا التعليم المهني والتعليم الإعدادي الأساسي. وإضافة إلى ذلك، يعمل نظام التعليم والتدريب الفني والمهني في ليبيا تحت إدارة وزارات مختلفة، بما في ذلك وزارة التعليم الفني والمهني ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي. يشرف المجلس الوطني للتعليم الفني والمهني (NBTVE) على التعليم الفني والمهني الأولي، وهو يختلف عن التدريب المستمر الذي تديره وزارة العمل. ويتم تقديم برامج التعليم والتدريب الفني والمهني الرسمية من خلال المعاهد المتوسطة والمعاهد العليا والكليات التقنية، ولكل منها مديرية خاصة بها داخل المجلس الوطني للتعليم الفني والمهني للإدارة.

المنهجية

تثليث البيانات وتحليلها

جمع البيانات الكمية

جمع البيانات النوعية

مراجعة البيانات الثانوية

لقد تمّ الاعتماد، من أجل تحقيق أهداف هذه المهمة، على نهج مختلط، يجمع بين أساليب جمع البيانات التوعوية والكمية. حيث تمّ انطلق البحث في مرحلة البداية من مراجعة واسعة النطاق للأدبيات، ما ساعد على تطوير أدوات لجمع البيانات الأولية وإنشاء تقرير أولي. وقد تمّ تنقيح المنهجية بناءً على هذه المرحلة، ثم إجراء كلّ من عمليات جمع البيانات النوعية (المناقشات الجماعية المركزة، والمقابلات مع المخبرين الرئيسيين)، وجمع البيانات الكمية لجمع أدلة تجريبية شاملة. ويهدف هذا النهج إلى الاستفادة من نقاط القوة في كلّ طريقة، والتخفيف من القيود المحتملة. وقد تطرّق المكوّن النوعي إلى وجهات نظر المشاركين وتجاربيهم، في حين قدّم المكوّن الكمي بيانات رقمية للتّحليل الإحصائي. وبالتالي أدّى تثلث النتائج من كلا النهجين إلى تعزيز صحة وموثوقية النتائج. وقد استرشدت البيانات التي تمّ جمعها وتحليلها من خلال إطار مكوّن من ستة عناصر، بتوليف النتائج الواردة في التقرير النهائي، وتقديم توصيات لمختلف جوانب قطاع التعليم والتدريب الفني والمهني، بما في ذلك الحوكمة والشمولية.

إطار التقييم

تمّ تطوير إطار التقييم والتّحليل لإجراء تقييم شامل لنظام التّعليم والتدريب الفني والمهني في ليبيا، مع التّأكيد على فعاليته واستدامته وشموليته. وقد تمّ تصميم هذا الإطار لاستكشاف الجوانب المهمة، حيث قام بتقييم مدى مواءمة نظام التّعليم والتدريب الفني والمهني في ليبيا مع أفضل الممارسات والأولويات والمعايير العالمية. وعليه، فقد استرشد الإطار بالأدوات والأطر ووثائق السياسات العالمية البارزة، لاسيّما استراتيجية اليونسكو للفترة 2022-2029 بشأن تحويل التّعليم والتدريب الفني والمهني من أجل انتقال ناجح وعادل، وكذلك الدليل الشامل لمنظمة العمل الدوليّة بشأن جعل التّعليم والتدريب الفني والمهني وتنمية المهارات شاملين للجميع.

الصّلة بسوق العمل وتعزيز المهارات

إطار الحوكمة والسياسات

تحليل نظام استجابة التدريب والتعليم الفني والمهني لاحتياجات سوق العمل وفعاليتها في تعزيز اكتساب المهارات والكفاءات ذات الصلة.

تقييم فعالية، واستدامة، وقدرة الرصد المتعلقة بنظم الحوكمة، والتمويل، والتقييم الداعمة لقطاع التدريب والتعليم الفني والمهني.

الإنصاف، والتنوع، والشمولية

جودة نتائج التدريب والتعلّم

تقييم فعالية التدريب والتعليم الفني والمهني في الوصول إلى الفئات الهشة، وتعزيز الشمولية، وتقييم المساواة على مستوى النوع الاجتماعي، بما في ذلك اختيار البرنامج، والتسجيل، ومعدّلات التخرج، فضلا عن إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة وتوعية المناطق الريفية.

تقييم فعالية النظام الوطني للتدريب والتعليم الفني والمهني في ضمان جودة التدريب والتدريب، وتحليل الشراكات فيما بين الحكومة، والقطاع الخاص، والمجتمع المدني، وأصحاب المصلحة في سبيل تعزيز التدريب والتعليم الفني والمهني.

التصوّرات بشأن القطاع

طرق التّسليم والتكيف التكنولوجي

تحليل آفاق ومواقف أصحاب المصلحة، بما في ذلك الطلاب، والمربين، وأرباب العمل، وصانعي السياسات، والجمهور، تجاه التدريب والتعليم الفني والمهني في ليبيا.

تقييم فعالية مختلف طرق التّسليم، بما في ذلك التعلّم عن بعد، وتقييم قدرة النظام الوطني للتدريب والتعليم الفني والمهني على التكيف مع الظروف التكنولوجية والاقتصادية المتغيرة.

النتائج الرئيسية

يلخص هذا القسم ويعرض النتائج الرئيسية للبحث الذي تمّ إجراؤه لهذا المشروع.

إطار الحوكمة والسياسة

- **نقص المعلومات:** يفتقر قطاع التّعليم والتدريب الفني والمهني إلى المعلومات المهمة على مستوى السياسات والمستويات التنظيمية، بما في ذلك البيانات المتعلقة بالسوق بشأن احتياجات العمالة، والمهارات المطلوبة، والمعلومات الخاصة بالقطاع.
- **محدودية الترويج:** لا تُظهر الوكالات الحكومية ذات الصلة سوى القليل من التّركيز على تعزيز التّعليم والتدريب الفني والمهني، سواء في القطاع الخاصّ لتنمية القوى العاملة الماهرة أو في صفوف الطلاب، ممّا يؤدي إلى تصوّر التّعليم والتدريب في المجال الفني والمهني باعتباره مسارًا تعليميًا أقلّ أهمية.

- **تحديات التحسين:** يواجه قطاع التعليم والتدريب الفني والمهني على الرغم من الدعم الدولي، تحديات مستمرة في التحديث وتحسين الأداء.

جودة التدريب ونتائج التعلم

- **نظام التقييم غير موحد:** يفتقر نظام تقييم التعليم والتدريب الفني والمهني الحالي إلى أسلوب موحد، وهو لا يتوافق مع نتائج تعلم البرنامج.
- **تمحور الجودة حول الشهادات:** ترتبط جودة برامج التعليم والتدريب الفني والمهني في المقام الأول بعمليات إصدار الشهادات، مع التركيز على الاعتماد والتحقق من الشهادات على المحتوى ومواءمة البرنامج مع احتياجات السوق.
- **الافتقار إلى مشاركة أصحاب المصلحة:** هناك نقص في المشاركة المتناسكة لأصحاب المصلحة، لا سيما في مواءمة برامج التعليم والتدريب الفني والمهني مع توقعات الصناعة.
- **التركيز على الخبرة:** هناك تركيز كبير من قبل المتعلمين على خبرات المعلمين والمدربين في قطاع التعليم والتدريب الفني والمهني.
- **أهمية البنية التحتية:** في حين أن البنية التحتية والخدمات والمعدات الحديثة تعتبر حيوية في برامج التعليم والتدريب الفني والمهني، إلا أن هناك اختلافات إقليمية في أهميتها المتصورة.
- **قيمة التدريب العملي:** يؤكد الشباب الليبي على قيمة التدريب العملي واكتساب المهارات.

طرق التسليم والقدرة على التكيف التكنولوجي

- **الإجماع على تكامل التكنولوجيا:** هناك اتفاق جماعي على أهمية دمج التكنولوجيات الجديدة في برامج التعليم والتدريب الفني والمهني من حيث ملاءمتها وجاذبيتها.
- **تحديث البنية التحتية والمواد:** هناك حاجة معترف بها لتحديث البنية التحتية للتعليم والتدريب الفني والمهني ومواد التدريب لتتماشى مع معايير الصناعة الحديثة.
- **التركيز على إمكانية الوصول:** تتمحور فعالية نظام التعليم والتدريب الفني والمهني حول إمكانية الوصول وطرق التسليم.
- **جاذبية الدورات قصيرة الأجل:** هناك أفضلية للدورات قصيرة الأجل لطبيعتها المباشرة والمركزة والقابلة للتطبيق على الفور، وخاصة للأفراد الذين يعانون من ضيق الوقت.

الصلة بسوق العمل وتعزيز المهارات

- **الانفصال بين النظرية والممارسة:** تميل برامج التعليم والتدريب الفني والمهني في ليبيا إلى إعطاء الأولوية للمعرفة النظرية، مما يؤدي إلى فجوة ملحوظة بين المهارات النظرية والعملية.
- **الحاجة إلى تقييم سوق العمل:** هناك حاجة ملحة لإجراء تقييم شامل لسوق العمل لمواءمة برامج التعليم والتدريب الفني والمهني مع متطلبات السوق.
- **أهمية الشهادات:** تلعب الشهادات دورا حاسما في الاعتراف المهني، كما لها أهمية في التوظيف، مما يؤكد أهمية أوراق الاعتماد الموثوقة.

المساواة والتنوع والشمول

- **تحديات المساواة بين الجنسين:** على الرغم من التحاق الإناث بالمدارس، إلا أن العقبات الهيكلية تعيق الوصول العادل إلى برامج التعليم والتدريب الفني والمهني للإناث.
- **التحديات التي تواجه الفئات الهشة:** يواجه المهاجرون والأجئون والتأزحون تحديات هيكلية تعيق إدراجهم في برامج التعليم والتدريب الفني والمهني.
- **مشكلات إمكانية الوصول للطلاب ذوي الإعاقة:** يواجه الطلاب ذوو الإعاقة نقائص في الوصول إلى برامج التعليم والتدريب الفني والمهني بسبب تحديات الوصول المرتبطة بالقدرة الجسدية والاجتماعية.

تصورات القطاع

- **التصورات الإيجابية:** هناك رأي إيجابي بشكل عام بين الشباب الليبي تجاه قطاع التعليم والتدريب الفني والمهني.

- **الفوائد الملموسة للتعليم والتدريب الفني والمهني:** ينظر معظم الشباب إلى التعليم والتدريب الفني والمهني على أنه فرصة لاكتساب المعرفة بسرعة واكتساب مهارات مفيدة للتوظيف.
- **الفوارق بين الجنسين:** توجد فوارق ملحوظة بين الجنسين في الفوائد المتصورة للتعليم والتدريب المهني والتقني، مما يشير إلى العوائق المحتملة أمام المرأة في المجالات التقنية والمجالات كثيفة التكنولوجيا.

التوصيات

تم تصميم التوصيات التالية، المستمدة من الأفكار الأولية الشاملة، لمعالجة المستويات المختلفة لإطار التقييم. وتهدف هذه الاقتراحات إلى توجيه أصحاب المصلحة المعنيين نحو تغييرات واسعة النطاق داخل النظام البيئي للتعليم والتدريب الفني والمهني بأكمله. وقد تم تصنيف التوصيات إلى مستوى الأنظمة والمستوى البرامجي عندما يكون ذلك قابلاً للتطبيق وذا جدوى. ولأغراض الموجز التنفيذي، لم يتم عرض تفصيل التوصيات على المستوى النظامي والبرامجي. وإلقاء نظرة أعمق على التوصيات، يرجى الرجوع إلى قسم التوصيات في التقرير.

برامج التعليم والتدريب الفني والمهني الموجهة نحو السياسات

1 إنشاء فريق عمل بقيادة الحكومة لإصلاح قطاع التعليم والتدريب الفني والمهني في ليبيا: تعزيز التعاون وتحفيز مشاركة القطاع الخاص، وسد فجوات البيانات.

معايير الكفاءة في التعليم والتدريب الفني والمهني

2 تعزيز ضمان الجودة وتوحيد المعايير في مشهد التعليم والتدريب الفني والمهني في ليبيا: إعادة تنشيط المراكز الرئيسية من خلال التعاون بين الوكالات.

تعدّد صيغ التعليم والتدريب الفني والمهني:

3 تحسين تقديم التعليم والتدريب الفني والمهني في ليبيا من خلال الموازنة بين التأثير الاقتصادي على المدى القصير، والنمو القطاعي على المدى الطويل على أساس نهج مزدوج مقترح.

قيادة الابتكار والقدرة على التكيف التكنولوجي

4 تخصيص الأموال وإطار حوافز بشكل استراتيجي لإدماج التكنولوجيا المتقدمة في التعليم والتدريب الفني والمهني، إلى جانب تحديث البنية التحتية للتعليم والتدريب الفني والمهني.

إدماج المرأة في التعليم والتدريب الفني والمهني

5 تعزيز الإدماج والمساواة للمرأة من خلال ضمان تطوير وتنفيذ مبادئ توجيهية موحدة للحماية والدعم عبر المؤسسات.

دمج الفئات الهشة في التعليم والتدريب الفني والمهني:

6 تمكين الفئات الهشة من السكان من خلال التعليم والتدريب الفني والمهني وذلك عبر رسم مسار للشمول والتنوع والمساهمة الاقتصادية في ليبيا